الفصل الثاني

التعاون بين المكتبات

حين تحدثنا عن إنشاء إدارة حكومية مركزية تشرف على شئون المكتبات العامة والتوسع المكتبي، ذكرنا ضمن أغراضها وضع مستويات أو مواصفات موحدة للأثاث، ولأدوات العمل المكتبي (كالفهارس)، ووضع مستويات للخدمة المكتبية، وللإعداد المهنى لأمناء المكتبات، وإنشاء مكتبات تجريبية، والمشاركة الإيجابية فى إنشاء مراكز بيبليوجرافية إقليمية أو على الأقل مركز قومى واحد.. إلخ. كل هذه العمليات المقصود بها هو ضمان مستويات محددة موحدة تقلل بقدر الإمكان من الفروق المخلة بين المكتبات العامة على اختلاف أنواعها واختلاف حظها من النضوج والصلاحية، ثم ذكرنا فى نهاية أغراض هذه الإدارة المركزية، الإشراف على تنظيم تبادل الإعارات وتبادل المطبوعات بين المكتبات، وكذلك تنظيم وسائل النقل الفوتوغرافى للمطبوعات التى لاتعار.

ولكن ليس هذا هو كل مايمكن عمله فى محيط التعاون المكتبى فهناك مجالات كثيرة لتعاون المكتبات فيما بينها بدون حاجة للتدخل من جانب السلطة المركزية. كل ما تفعله هذه الإدارة المركزية خارج نطاق السلطات المخولة لها قانوناً هو أن تقف من المكتبات موقف الناصح أو

الموجه الذى يبصرها بإمكانيات التطور الذى تحققه إن هى قبلت باختيارها أن تنظم التعاون فيما بينها حتى تمنع تكرار الجهود، وتؤكد مساهمتها فى الخدمة المكتبية العامة للدولة. وهذا الموقف الذى لايفرض فيه التعاون بل يترك لاختيار المكتبات يحدث عادة حين توجد مكتبات أخرى كثيرة غير حكومية يمكن أن تتعاون مع المكتبات الحكومية.

* الشراء التعاوني والشراء المركزي

التعاون فى مجال المشتريات يحدث عادة فى محيط مكتبات الجامعات ومكتبات الأبحاث بحيث تتخصص كل منها فى بعض فروع المعرفة وتحاول جمع كل مايمكن جمعه مما كتب فى الموضوعات التى تشملها تلك الفروع؛ ومن ثم تتيح فرص الانتفاع بهذه المطبوعات لأى مكتبة أخرى من مجموعة المكتبات الداخلة فى اتفاقية التعاون. وهذا الانتفاع المتبادل يتم عن طريق تبادل الإعارة بين المكتبات ـ أى أن الشراء التعاونى لابد من أن يكمله التعاون فى مجال الإعارة.

الشراء التعاونى يجعل فى الإمكان تحديد مجالات موضوعية تشترى كل مكتبة فى حدودها كتباً قد يصل مستواها من التخصص حداً لايسمح بتكرارها فى كل مكتبة أخرى. فالكتب المتخصصة عادة أثمانها مرتفعة واستعمالاتها أقل من استعمالات الكتب ذات الصبغة العامة. إذن فمن الناحية المالية نجد أن التعاون المكتبى فى مجال الشراء سوف يوفر لكل مكتبة من المكتبات المتعاونة جزءاً من ميزانيتها تركزه فيما بعد فى مجال تخصصها هى، وذلك حين تجد أنها غير مضطرة لاستكمال أو لمتابعة ما يؤلف فى المجالات الأخرى. ولما كان الشراء التعاونى المتخصص

يتم توزيع مجالاته بشكل أيسر فى المكتبات الخاصة إذن فقد بدأ فعلا فى مكتبات الجامعات والجمعيات العلمية ومعاهد البحوث... الخ.

أما المكتبة العامة فقد يقول قائل بأن مجالات مجموعاتها أعم من أن توزع بين مكتبات مختلفة وأعم من أن تسمح بهذا التخصص فى الشراء التعاونى، ولكن الذى يحدث هو أن المكتبات العامة والخاصة على السواء تنظر إلى مستويات مختلفة من المطبوعات على أساس الاستعمال الذى يمكن أن يتعرض له المطبوع فالكتب غير المتخصصة والتى تستعملها جمهرة كبيرة من القراء سواء أكانت كتباً دراسية أم كتباً للتسلية، أم للتعليم الذاتى، وكذلك المراجع العامة التى يحتاجها القراء من فئات مختلفة فى مكتبات مختلفة ـ كل هذه ترى المكتبات باختلاف حظها من الكبر أو الصغر، أنها فى حاجة إلى اقتنائها. أما المجالات المتخصصة فيمكن للمكتبات العامة أن توزعها فيما بينها وفقاً لظروف البيئة المحلية على الأقل (هذا إذا لم يتم توزيع مجالات التخصص فى اتفاقية التعاون بشكل تعسفى).

وأيا كان الشراء التعاونى بين المكتبات العامة فهو أقل منه بين مكتبات الجامعات أو مكتبات البحث.

وفكرة الشراء التعاونى Cooperative purchase تقترن بها عادة فكرة الشراء المركزى Central purchase ولابد من توضيح الفرق بين النوعين.

الشراء المركزى يتم بشكل أيسر فى «المجموعات المكتبية Library sys-tems»

فالمجموعة المكتبية تتكون من مكتبة مركزية مضافاً إليها مكتباتها الفرعية ولما كان الشراء يتم داخل المجموعات المكتبية خلال المكتبة الرئيسية أو المركزية بها لذلك كان هذا الشراء المركزى أيسر بالنسبة لمجموعة مكتبات عامة منه بالنسبة للمجموعات المكتبية الجامعية. فالجامعة مكتباتها الفرعية متخصصة. وتجميع إخصائيى المواد من بين أمناء المكتبات داخل المكتبة المركزية لأى جامعة مسألة فيها جدال حين نسأل أى المكانين أصلح لاستخلاص أطيب النتائج من خبرة هؤلاء الأمناء المتخصصين: مكتبة الكلية أم القسم الدراسى أم المكتبة المركزية؟

هذا بينما المجموعات المكتبية العامة تتشابه كل مكتبة فرعية فيها إلى حد بعيد جدا مع المكتبات الفرعية الأخرى طالما أن المحيط أو البيئة أو المنطقة أو المدينة متشابهة فى حالات جميع المكتبات الفرعية أو معظمها. إذن فالشراء المركزى فى حالة المكتبات العامة أسهل إذ يمكن اختيار الكتب فى المكتبة المركزية ثم إرسال النسخ بعد شرائها إلى المكتبات الفرعية ـ وإن كان هذا لايمنع من تعرف احتياجات القراء فى المكتبات الفرعية كل على حدة بحيث ندخل القراء فى حساب الاختيار أولا بأول.

الشراء المركزى فى مجموعة مكتبية عامة يساعد على تركيز المراجع البيبليوجرافية التى تستخدم فى عمليات الشراء مثل فهارس وكتالوجات الناشرين سواء فى ذلك الناشر التجارى أو الهيئات العلمية الناشرة، ومثل البيبليوجرافيات القومية... إلخ. وبذلك نمنع تكرار شراء هذه المراجع بالمكتبات الفرعية وهى مراجع عادة أثمانها مرتفعة.

والشراء المركزى يمكن المكتبة المركزية من الموازنة بين احتياجات المكتبات الفرعية بينما لو تركت كل مكتبة فرعية لاختيارها فسوف ينتج عن ذلك تكرار مراجع الاختيار، وضعف أو عدم كفاية مستويات هذا الاختيار، وتكرار فى النسخ. وأهم من هذا كله فإن التخفيضات التى تحصل عليها المكتبة المركزية فى مشترياتها أكبر فى نسبتها من نسبة التخفيضات للمكتبات الصغيرة كل على حدة.

* تبادل المطبوعات والتخلص من النسخ المكررة

ننتقل بعد ذلك إلى نقطة متصلة اتصالا مباشراً بعملية الشراء وهى تبادل المطبوعات فالتبادل مصدر من مصادر الكتب للمكتبة. والمكتبات المتعاونة يمكنها أن تتبادل فيما بينها مطبوعات الهيئات التى تتبعها وهذه المسألة تحدث منذ زمن بعيد. ولكن الجديد فى هذا النشاط المكتبى هو تنظيم التعاون على أساس دخول عدد من المكتبات فى اتفاقيات تبادل المطبوعات بحيث ترسل قوائم بما تملكه من مطبوعاتها الجديدة إلى هيئة مركزية أو مكتبة مركزية أو مركز قومى للكتب يتولى تنظيم هذا التبادل ويشجعه، فينشر قوائم بأسماء الكتب المعروضة للتبادل ويوزعها بين المكتبات المتعاونة.

التبادل له أثر لعله أهم أحياناً من مجرد تبادل المطبوعات الجديدة التى تصدرها وتنشرها المكتبات إذ يمكن للمكتبات أن تتبادل فيما بينها النسخ المكررة من مطبوعات لم تنشرها ولكنها تملكها وتتبادل أيضا النسخ المستغنى عنها وخاصة فى المجلات القديمة وهكذا نرى أن عمليات التبادل يمكن أن تشمل كل مكتبة تقريباً إذ لايشترط أن تكون للمكتبة

مطبوعاتها الخاصة التى تتولى هى نشرها ولا أن تتبع المكتبة هيئة تصدر مطبوعات ثم تعهد للمكتبة بتبادلها ـ بل يكفى أن تكون بأى مكتبة نسخ مكررة أو مستغنى عنها من أى مطبوع يمكن أن تحتاجه مكتبة أخرى فإذا عرضته للتبادل وجدت استجابة من المكتبات الأخرى التى تحتاج فعلا إلى هذا المطبوع المعروض.

والتخلص من النسخ المكررة والمطبوعات المستغنى عنها قد لايصحبه شرط تبادلها مقابل مطبوعات أخرى بل قد تهديها المكتبة أو تعرضها للبيع بأسعار مخفضة وفى كلتا الحالتين تجعل الأفضلية للمكتبات الأخرى قبل بيعها لتجار الكتب المستعملة.

وثم نشاط تعاونى آخر وهو مكتبات التخزين Storage Libraries. ومكتبة التخزين عبارة عن مكتبة تنشأ فى إقليم أو فى مدينة لتخدم تعاونيا عدداً من المكتبات فى هذا الإقليم أو فى هذه المدينة، وتساهم المكتبات المتعاونة أحياناً فى تكاليف إنشائها وإدارتها. وتتكون مجموعاتها من الكتب المستغنى عنها. فقبل أن تتخلص منها المكتبة بصفة نهائية ترسلها إلى مكتبة التخزين ـ فيتوفر بذلك حيز فى رفوف أو مخازن مكتبات كثيرة. والكتب حين ترسل إلى مكتبة التخزين تبقى من حق القراء إن أرادوا الحصول عليها ولكن استعمالها يكون عادة نادراً.

بناء مكتبات التخزين عادة أقل فى تكاليفه من المخازن العادية لمكتبة عادية. فمبناها نوافذه قليلة والمسافات بين الرفوف قليلة أيضاً إذ أن وضع الكتب معا لايكون على أساس تصنيف موضوعى بل على أساس الحجم وكلما تساوى حجم الكتب أمكن الاقتصاد فى الحيز . وبطبيعة الحال بها

من الفهارس مايكفل الاستدلال على كل مطبوع عند الحاجة إليه. كما أن المكتبه الأصلية التى أرسلت الكتاب إلى مكتبة الخزين تظل محتفظة فى فهارسها بما يشير إلى المكان الجديد لذلك الكتاب.

* التعاون في مجال الفهرسة

حين تتعاون المكتبات فى مجال الفهرسة تجد أن أمامها أنواعاً كثيرة من النشاط تبدأ من مجرد توحيد نظم الفهرسة، وتتطور نحو الفهرسة المركزية أو التعاونية، ثم تنتهى إلى تجميع بيبليوجرافى منظم فى فهارس موحدة.

فإن أردنا توحيد أنظمة الفهرسة بحيث تتوحد طريقة الوصف الفنى للكتب فى المكتبات المختلفة، وبحيث تتوحد طريقة تصنيف الكتب، وبحيث تتوحد الألفاظ الدالة على رؤوس الموضوعات التى تتبعها الكتب والمطبوعات فى الفهرسة الموضوعية إذن فلا بد لنا من إخراج واتباع:

(أ) قواعد فهرسة وصفية تقبلها معظم المكتبات إن لم يكن كلها.

(ب) نظام تصنيف موحد بحيث تتشابه طريقة تبويب وتنظيم الكتب فى المكتبات المختلفة.

كأن يتبع نظام ديوى أو نظام بليس أو نظام مكتبة الكونجرس (أو يعمل تعديل لأحد هذه الأنظمة أو يوضع نظام جديد يمثل احتياجات المكتبات عندنا).

(حـ) اتباع نفس قائمة رؤوس الموضوعات فى مجموعة المكتبات المتعاونة، طالما أن احتياجات القراء بها واستعمالاتهم للكتب متشابهة أو على الأقل متقاربة.

ومن أجل إخرج هذه «الأدوات» المكتبية وقبولها واتباعها بشكل إجماعى لابد من تعاون بين أمناء المكتبات أولا فى هذا المجال قبل أن يبدأ التعاون بين المكتبات نفسها. ولكن التعاون فى مجال الفهرسة لايقتصر على مجرد تشابه قواعد الفهرسة أو إجراءاتها فى المكتبات المختلفة وإنما يحدث أن تتولى المكتبات الكبرى (التى يعمل بها عدد أوفر من المفهرسين المدربين) فهرسة الكتب الجديدة بها، ثم تطبع تلك المكتبات الكبيرة بطاقات فهارسها وتعرض نسخا منها للبيع أو توزعها على المكتبات المتعاونة. كما يحدث فى البطاقات المطبوعة التى توزعها مكتبة الكونجرس مجانا أو بالثمن، والبطاقات المطبوعة التى يبيعها الناشر ولسن H. W. Wilson، وكذلك البطاقات فى مجالات خاصة التى تطبعها وتوزعها بعض مكتبات الجامعات مثل مكتبة جامعة هارفارد Harvard.

الذى يحدث هو أن الكتب تدخل المكتبات الكبيرة فتكون مستويات فهرستها أسلم من مستويات الفهرسة فى المكتبات الأصغر التى تعانى قلة فى الإخصائيين المدربين. ففى توفير البطاقات المفهرسة مركزيا أو تعاونياً فى المكتبات الكبيرة وتمكين المكتبات الصغيرة من شرائها أثناء التوصية بشراء الكتاب نفسه عملية مريحة مالياً للجانبين ـ لأنها توفر وقت وجهد المفهرسين فى المكتبة الصغيرة، ولأنها عملية نشر تجارية ناجحة بالنسبة للمكتبة الكبيرة أو بالنسبة للناشر التجارى الى يطبع ثم يتولى بيع البطاقات.

وقد سبق أن ذكرنا فى الفصل الأول شيئا عن الفهرس الموحد الذى يبين كل مجموعات الكتب فى جميع المكتبات المشتركة فيه. أى أن كل مكتبة متعاونة ترسل باستمرار نسخة من بطاقة كل كتاب موجود بها

وكل كتاب جديد تضمه لمجموعاتها، وعلى الإدارة المختصة بهذا الفهرس الموحد أن تتخذ من الإجراءات ما يكفل الاستدلال على جميع المكتبات التى يوجد بها أى كتاب بالذات تأتى بطاقته فى الفهرس الموحد.

* تبادل الإعارة بين المكتبات

كثير من المكتبات تنظم بينها اتفاقا لإعارة كتبها كل منها للأخرى، ولكن هذه الاتفاقيات الفردية أمكن الآن الاستعاضة عنها بالتفاقيات إقليمية تشترك فيها كل مكتبات منطقة موحدة، وخاصة إذا كانت هذه المكتبات تطبق فيما بينها نظاما تعاونيا فى شراء الكتب تتخصص كل منها بمقتضاه فى شراء كتب مادة بالذات أو مجموعة من المواد على النحو الذى أسلفنا ذكره كما أن وجود فهرس موحد لإقليم بالذات يجعل فى الامكان التوسع فى تبادل الإعارات بإنشاء «مركز كتب» Book Centreمهمته تيسير حصول كل مكتبة على الكتاب الذى تريده من المكتبات الأخرى الداخلة فى الإقليم والداخلة فى اتفاقية الفهرس الموحد.

هذا المركز يكون مقره هو نفس مقر الفهرس الموحد وغالبا ما يكون ذلك المكان هو إحدى المكتبات الرئيسية بالإقليم، أو المركز البيبليوجرافى الرئيسى بالإقليم.

اتفاقيات التعاون فى مجال الإعارة تنظمها قواعد خاصة تعدها غالباً جمعيات المكتبات القومية أو الإقليمية، أو تنظمها لوائح تعدها الهيئة أو الإدارة الحكومية المركزية المشرفة على التوسع المكتبى (انظر الفصل الأول). هذه القواعد تنص على كل تفصيلات عمليتى إرسال الكتب واستردادها، وتكاليف كل منهما، وشروط إعداد طرود المطبوعات بما

يكفل صيانتها وخاصة عند ردها من المكتبة المستعيرة، والغرامات بسبب الإضاعة أو الإتلاف وتحديد قيمتها بالنسبة لثمن الكتاب، والتزامات المكتبة المستعيرة فى حالة تأخير الكتاب المعار وشروط قراء للكتاب المستعار فى داخل المكتبة المستعيرة وليس فى منازل القراءة وخاصة إذا كان كتابا نادراً، والتأمين على الكتب أثناء شحنها.. وهكذا.

* التصوير الفوتوغرافي للمطبوعات التي لا تعار

هذا المجال من مجالات التعاون فى الخدمة المكتبية قد يكون أبعد أثراً فى تيسير البحث من مجرد تنظيم تبادل إعارة الكتب. فالمجلات لاتعار والوثائق لاتعار والمخطوطات لاتعار... وهكذا نرى أن جزءاً كبيراً من هذه المواد الممنوعة من التداول خارج المكتبة معظمها مصادر أولية وأساسية للبحث بل وللكشف الأصيل. ولما كان من غير المعقول أن ينتقل كل باحث إلى جميع المكتبات المحتوية على مصادر بحثه لذلك وجب تنظيم وسيلة تنقل إليه هذه المصادر الممنوعة من الإعارة خارج المكتبات أو دور المحفوظات التى تملكها. هذه الوسيلة هى التصوير الفوتوغرافى بإحدى طريقتين هما «الفوتوستات» Photostat «والميكروفيلم» Microfilm.

والطريقة الأخيرة (الميكروفيلم) تستوجب (بجانب وجود جهاز التصوير عند المكتبة صاحبة المطبوع أو المخطوط أو الوثيقة التى يتم تصويرها) أن يوجد أيضا جهاز قراءة الميكروفيلم فى المكتبة التى طلبت تصوير تلك الوثيقة أو ذلك المخطوط.

هذا النوع من التعاون لا يتم بدون مقابل لأنه ليس إعارة بل إن المادة المصورة تستقر فى النهاية فى المكتبة الطالبة. أى أن صور الفوتوستات

التى يتم تجليدها أحياناً على شكل كتب، وأشرطة الميكروفيلم تشترى وتدفع المكتبة الطالبة تكاليف التصوير والإرسال.

ولما كانت الرسائل التى تقدم إلى الجامعات للحصول على درجات علمية تمثل عادة أهم قطاع فى دنيا البحث المجدد، لذلك تهتم المكتبات المتخصصة والمكتبات العامة الكبيرة بالحصول على نسخ منها. فإذا لم تكن الرسالة الجامعية قد نشرت بشكل كتاب بحيث يسهل شراؤها شأنها فى ذلك شأن أى مطبوع آخر فإن الحصول عليها سوف يصبح قاصراً على عمليات التبادل أو الشراء من المؤلف نفسه وأحيانا من الجامعة ولو بطريق النسخ، وإحدى وسائل هذا النسخ هى التصوير الفوتوغرافى. والرسائل التى تم نقلها على الميكروفيلم أو الميكروكارد تعرض عادة للبيع أى أن النسخ المصورة تعمل بكثرة تسمح بالبيع لجهات متعددة بدلا من التصوير فقط للجهة الطالبة ـ وفى هذه الحالة قد تقوم بالتصوير والبيع مؤسسات تجارية.

وفى السنوات الأخيرة أصبح فى إمكان كثير من المكتبات أن تحصل على الجرائد القديمة منقولة على الميكروفيلم ـ فحلت بذلك إحدى مشكلات الشراء أو التبادل أو التصوير الفردى من مكتبة تملك الجريدة لمكتبة واحدة تطلب الجريدة. كما أن الجرائد الجارية تنقل أيضاً على الميكروفيلم، وتصبح النسخة الميكروفيلمية هى النسخة المخصصة لأغراض الحفظ فى المستقبل وهذا بدوره يحل إحدى مشكلات الحيز ومشكلات التجليد ومشكلات التقدم السريع لورق الجرائد.

ودور المكتبات (حين تتعاون فى هذا المجال) يتلخص فى أن تيسر للناشر التجارى الحصول على أعداد المجلات والجرائد والمخطوطات

والمطبوعات القديمة والرسائل الحديثة التى لم تنشر لكى يصورها لصالح المكتبات الأخرى التى تشترى أو تشترك بدورها فى نسخ الميكروفيلم.

* التعاون في مجال خدمة المراجع

(أ) حين يتقدم قارىء إلى قسم المراجع فى مكتبة بسؤال من أسئلة الاستعلامات أو بمشكلة من مشاكل البحث يحاول قسم المراجع بما به من إخصائيين وبما لهم من خبرة بمجموعة المراجع الموجودة بالمكتبة أن يجد له الإجابة الصحيحة أو الكتاب أو المقال المناسب لحل مشاكله. ولكن رأينا أنه حين تجد المكتبة أن كتابا بالذات تبحث عنه غير موجود بها وأنه من المحتمل أو من المؤكد أن يكون فى مكتبة أخرى فإنها تطلبه من هذه المكتبة الأخرى فتتم الإعارة من مكتبة لمكتبة. وعلى القارىء أن يقرأ الكتاب المستعار داخل المكتبة المستعيرة.

ولكن ماذا يحدث إذا علمت المكتبة أن ليس هناك كتاب بالذات تطلبه أو تطلب تصويره أو عمل نسخة منه بأى طريقة كانت؟

الذى يحدث هو توجيه نفس السؤال أو عرض نفس المشكلة من جانب المكتبة الأولى على مكتبات أكبر بها خدمة مراجع أوفى، وإخصائيو مراجع أقوى، وموارد أقدر على الإحاطة بمثل المشكلة التى تقدم بها الباحث أو القارىء. وقد يتصل إخصائى المراجع من مكتبة صغيرة بالمكتبات الأكبر أو بالمكتبات الأكثر تخصصاً اتصالا تليفونياً مباشراً فيجاب أو يستمهل لفترة محدودة حتى يجاب. وقد يكتب خطابا من مكتبته إلى المكتبة المسئولة يستوضحها مايريد أو يطلب إجابة كاملة تذكر بها أسماء المراجع التى استخدمت وصفحاتها.. إلخ.

ولكن ليس معنى هذا أن ترمى المكتبة الصغيرة عبء الخدمة المكتبية بها على عاتق رجال المراجع بالمكتبات الكبيرة أو المتخصصة، بل نجد أن المكتبى المختص بالمراجع فى مكتبة حين يسأل سؤالا يمكن الإجابة عنه من كتاب أو مرجع غير مرتفع الثمن، وموجود فعلا فى سوق الكتب، أو يمكن الحصول عليه أو شراؤه بسهولة من جانب المكتبة السائلة ـ كثيراً ما ينبه المكتبة السائلة إلى أن السؤال كان بالإمكان توفير جهد توجيهه لمكتبة أخرى. أى أن هناك حدوداً معقولة لاعتماد أى مكتبة على مكتبة أخرى لكى تحل لها مشاكلها أو توفر لها عناء البحث، أو توفر لها تكاليف شراء المراجع العامة وغير المتخصصة تخصصاً يستدعى توزيعها فعلا فى مكتبات دون أخرى. أى أن خدمة المراجع يكون التعاون فيها على أساس تخصص السؤال أو مشكلة البحث وتخصص المراجع التى يحتمل أن توجد بها الإجابة نفسها، أى أنه لا إجابة تعاونية إذا لم يكن المطبوع مما يمكن أن يدخل فى نطاق الشراء التعاونى أو الشراء المتخصص.

(ب) وثم نقطة أخرى تتعلق بالتعاون فى مجال خدمة المراجع وهى العمليات المشتركة بين مكتبات كثيرة، أو مكتبات ودور نشر، أو مكتبات ودور محفوظات أو وثائق لإخراج مراجع جديدة ـ مراجع ببيليوجرافية تجمع مادتها من المجموعات التى تحتويها هذه المكتبات وهذه الدور ويتعاون الجميع فى تقديم المعلومات اللازمة لوفاء المرجع الجديد بأغراضه. أى تقديم المعلومات من الكتب وعن الكتب أو الوثائق أو المخطوطات التى تدخل فى تكوين مادة المرجع الببليوجرافى. هذا التعاون

فى الخدمة البيبليوجرافية، هو تجميع لمصلحة البحث فى المرجع الذى ينتج عن ذلك التعاون.

وكما أن التعاون يكون فى إمداد المركز البيبليوجرافى (أو الناشر التجارى أو الهيئة المشرفة على التجميع أيا كانت) بالمعلومات البيبليوجرافية اللازمة كذلك قد يحدث التعاون فى تمويل طبع المراجع (وهذا لايتم إلا نادراً)، أو فى تمويل إدارة الفهرس الموحد العام الذى ذكرناه من قبل أو الفهارس الموحدة المتخصصة.

ومن المظاهر الأخرى للتعاون المكتبى أن يجيب المركز البيبليوجرافى من فهارسه عن استعلامات المكتبات المشتركة فيه (وأحياناً غير المشتركة فيه).

وهذه خدمة مراجع من الطراز الأول.

***

obeikandl.com